في الاستعارة بعد كون الجميع من فروع المصدر وبالجملة يتجه ان جعل معاني الحروف والافعال
محكوما عليها بالمشاركة ملحوظة لا بالفاظها الفعلية والحرفية والاستعارة بهذا الاعتبار
اهون من الحكم بالاستعارة في المصادر ومتعلقات الحروف اذ لا يساعدها الواقع واذا لم يجز
التشبيه والاستعارة بالاصالة في الفعل وما اشتق منه وفي الحروف **فالتشبيه في الاولين**
بمعنى المصدر فيه ان التشبيه في الاولين بمعنى المصدر لا له لان الفعل مستعار فيجب ان
يعتبر في استعارته للتشبيه بمعنى المصدر وكذا الحال في قوله وفي الثالث لمتعلق معناه
ودفعه ظاهر مما حققناه لك من ان المستعار له في الاستعارة التبعية كالمستعار منه و
لا يمكن دفعه بان التشبيه بمعنى المصدر صريحا يستلزم التشبيه له ضمنا فان المشبه صريحا
مشبه ضمنا لان التشبيه لا يمكن الا من جانب واحد وان كان ما يلزمه من المشاركة
من الجانبين فان قلت هل يجري الاستعارة في الافعال باعتبار التشبيه في متعلق النسب
المعتبرة فيها والاستعارة فيها فتسري في الافعال قلت لا لكن لا لما قال السيد
السند من ان مطلق النسبة التي هي متعلق نسب الافعال لم يشتهر بمعنى يصلح ان يجعل
وجه شبه بخلاف متعلقات الحروف من الابتداء والانتهاء والظرفية الى غير ذلك فانها انواع
مخصوصة لها احوال مشهورة لان متعلق النسبة الجزئية المعتبرة في الافعال وهو
النسبة الى الفاعل لها احوال مخصوصة يمكن ان ينسب بها نسبة الفعل الى الآلة وتنزل
منزلتها فيستعار لها لفظها بل لان النسبة جزء معنى الفعل فلا يستعار منها بخلاف
المصدر فانه لا يستعار من معناه الفعل بل يستعار من معناه نفس المصدر ويشتق منه
الفعل ولا يمكن مثله في النسبة ومما يعد في الافعال من الاستعارة التعبير عن الماضي
بالمضارع وبالعكس بان يشبه غير الحاصل بالحاصل في تحقق الوقوع ويشبه الماضي بالحاضر
في كونه نصب العين واجب المشاهدة ثم يستعار لفظ احدهما للآخر قال السيد السند فعلى
هذا الاستعارة في الفعل على قسمين احدهما ان يشبه الضرب الشديد مثلا بالقتل ويستعار
له اسمه ثم يشتق منه قتل بمعنى ضرب ضربا شديدا والثاني ان يشبه الضرب في المستقبل بالضرب
في الماضي في تحقق الوقوع فيستعمل فيه ضرب فيكون المصدري موجودا في كل واحد من المشبه
والمشبه به لكنه قيد في كل منهما بقيد يغاير لقيد الآخر فيصح التشبيه لذلك وفيه ان الضرب
حقيقة في كل من الضرب في الماضي والضرب في المستقبل فكيف تتحقق استعارته من احدهما

للآخر

للآخر حتى يلزم الاستعارة بتبعية في الفعل **وفي الثالث لمتعلق معناه** عطف على قوله
في الاولين بمعنى المصدر عطف معمولين لعامل على معمولين له بحرف عطف واحد ولا مشاحة
فيه انما المشاحة في العطف على معمولين عاملين والمراد بالثالث الحرف لانه ثالث ما لا
يجري فيه الاستعارة الاصلية من الفعل وما يشتق منه والحرف ومن العجب القول بانه ثالث
اقسام الكلمة وقد حققت مرادهم بمتعلق معناه لكن المص حمله على المتعلق النحوي اعني الذي
لا يدل الحرف على المعنى الا به فلذا قال **كالمجرور في زيد في نعمة** وجعل المجرور مثالا لما يقدر التشبيه
فيه مسامحة لان تقرير التشبيه في معناه كما يفيده قوله وفي الاولين بمعنى المصدر وما ذهب
اليه المص غير صحيح لان النعمة في زيد في نعمة لم يستعر لشيء عند المص لانه لا استعارة للمشبه
عنده بل هي مستعملة فيما وضعت له وقصد تشبيهها بظرف واضمر في النفس وجعل استعمال
في قرينة على هذا التشبيه **فيقدر** اي التشبيه **في نطقت الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة**
متعلقة بالمستتر في يقدر ويجوز تعلق الجار بالضمير العائد الى المصدر **بالنطق** اي يقدر التشبيه
لدلالة الحال بالنطق في ايضاح المعنى ثم تدخل الدلالة في جنس النطق بالتاويل المذكور
فيستعار له لفظ النطق ثم يشتق منه ما يشتق فتكون الاستعارة في النطق اصلية وفيما
يشتق منه تبعية ويرد عليه ان هناك ما يغني عن تكلف الاستعارة التبعية وهو كون النطق
مجازا مرسلا في الدلالة التي هي لازمة لان ما لا دلالة له مجرد صوت لا يستحق ان يسمى نطقا
ولا يندفع بما ذكره الشارح من انه لا ينكر جواز ذلك لكن ذلك الجواز لا ينفي احتمال الاستعارة
فانه اذا اجتمع في مقام التجوز علاقة متعددة فلك العمل باية شئت لان كلامنا في ان الاستعارة
التبعية تكلف لا يرتضي باحد من غير اضطرار ولولا انه نقل انه استحسن هذا الجواب منه من قال
ان الدلالة لازمة للنطق فلم لا يجوز ان يكون اطلاق النطق عليها مجازا مرسلا باعتبار
ذلك اللزوم وارادة اللازم من غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة لحملت كلامه عليه في استعارة
النطق للدلالة استتباع آخر وهو ان ايضاح المعنى ليس صفة للنطق بل صفة للدلالة
فالمشبه به دلالة الحال دلالة النطق والنطق يستحق ان يشبه به الحال والناطق يستحق
ان يشبه به ذو الحال **وفي لام التعليل** عطف على قوله في نطقت الحال **نحو فالتقطه آل فرعون**
ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة عطف على قوله للدلالة **والحزن بعد الالتقاط بعلته**
اي الالتقاط عطف على قوله بالنطق ولا يخفى ان التشبيه في لام التعليل مطلقا لا يقدر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)